

الأردن (الفئة 2)

لا تستوفي حكومة الأردن بشكل كامل الحد الأدنى من المعايير الخاصة بالقضاء على الإتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. أظهرت الحكومة بشكل عام جهوداً متصاعدة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، مع الأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد-19 على قدرتها على مكافحة الاتجار بالبشر. لذلك تمت ترقية الأردن إلى الفئة 2. وشملت هذه الجهود إحالة المزيد من حالات الاسترقاق المنزلي للملاحقة القضائية، ووضع إجراءات لإدارة الحالات لتعزيز التنسيق بين المحققين والنيابة، والتعرف على المزيد من الضحايا. وصادق البرلمان على تعديلات على قانون مكافحة الإتجار لعام 2009، وأدارت الحكومة ملجأ للإتجار يقدم طائفة عريضة من الخدمات الشاملة. وأطلقت الحكومة حملة لإخراج الأطفال المعرضين للخطر، بمن فيهم ضحايا التسول القسري، من شوارع عمان. إلا أن الحكومة لم تستوف الحد الأدنى من المعايير المطلوبة في عدة مجالات رئيسية واستقبل الملجأ الحكومي عدداً أقل من الإحالات من الضحايا. وأبلغت منظمات غير حكومية عن مشكلات تتعلق بإحالة الضحايا إلى الملجأ خلال ذروة عمليات الإغلاق المتعلقة بالجائحة عندما تم تقييد كل الحركة والمرافق العامة. واستمرت السلطات في القبض على الضحايا واحتجازهم وترحيل بعضهم بسبب الأفعال غير القانونية التي أجبرهم المتاجرون على ارتكابها، مثل انتهاكات الهجرة والهروب من أرباب العمل المسيئين. ظل نظام الكفالة في الأردن، الذي وضع قدراً كبيراً من السلطة في أيدي أرباب العمل ممن يستخدمون العمال الأجانب، يخلق نقاط ضعف لاستغلال العمال المهاجرين كما ظل يشكل عائقاً كبيراً أمام السلطات للتعرف على ضحايا الإتجار بالبشر وتوفير الحماية لهم.

التوصيات ذات الأولوية:

- تكثيف الجهود في محاكمة وإدانة ومعاقبة مرتكبي جرائم الاتجار بالجنس وجرائم العمالة القسرية من خلال فرض أحكام مشددة بالسجن عليهم. • تكثيف الجهود المتعلقة بالفحص والتعرف الاستباقي على ضحايا الاتجار وسط الفئات السكانية الضعيفة، مثل المهاجرين الأجانب المحتجزين، وعمال المنازل، والعمال في القطاع الزراعي، وأطفال الشوارع، والأشخاص العاملين في الجنس التجاري. • ضمان عدم تعرض الضحايا لعقوبات غير ملائمة بسبب أفعال غير قانونية أرغمهم المتاجرون بهم على ارتكابها، مثل مخالقات قوانين الهجرة وممارسة الدعارة أو الهروب من رب عمل أساء لهم. • المصادقة على كافة أحكام القانون الجديد لمكافحة الاتجار وتطبيقها بالكامل لضمان أن تكون عقوبات جرائم الاتجار بالجنس متناسبة مع العقوبات المنصوص عليها بشأن الجرائم الخطيرة الأخرى. • تدريب ضباط إنفاذ القانون، والقضاة، ومسؤولي السجون، ومفتشي العمل في جميع أنحاء البلاد للبحث عن ضحايا الاتجار والتعرف عليهم وإحالتهم لخدمات حماية ضحايا الاتجار. • التحقيق مع الأفراد الذين يحتجزون جوازات سفر العمال ومعاقبتهم بموجب قانون الجوازات الأردني. • التعاون بشكل منتظم مع المنظمات غير الحكومية للتعرف على الضحايا وإحالتهم إلى خدمات الحماية. • تخصيص أموال كافية لإدارة ملجأ ضحايا الاتجار التابع للحكومة، وتدريب موظفي الملجأ على التعرف على الضحايا وتقديم الرعاية المتخصصة لهم. • سن لوائح العمل التي تحكم العمل في القطاع الزراعي وتطبيقها بالكامل، وزيادة عمليات تفتيش العمالة في هذا القطاع. • إصلاح نظام الكفالة من خلال توسيع حمايات قانون العمل ليشمل كافة العمال في الأردن، بما في ذلك عمال المنازل، والسماح للعمال بتغيير أصحاب العمل بحرية. • تنظيم ممارسات العمل والتوظيف والتحقيق في الممارسات الاحتيالية.

الملاحقة القضائية

بذلت الحكومة جهود ضعيفة لإنفاذ القانون، لكنها بذلت جهوداً لمعالجة المسائل الهيكلية المتعلقة باستجابة أجهزة تطبيق القانون التابع لها لقضايا الاتجار. ويجرم قانون منع الاتجار بالبشر لعام 2009 الاتجار بالبشر والاتجار بالعمالة. وينص القانون على عقوبات بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر، أو غرامة تتراوح بين 1000 إلى 5000 دينار (1410 - 7060 دولار) أو كليهما لجرائم الاتجار التي تتعلق بضحية من البالغين. وتُعتبر هذه العقوبات صارمة بشكل كافٍ. ومع ذلك، من خلال السماح بدفع غرامة عوضاً عن عقوبة السجن، تُعتبر العقوبات المفروضة على الاتجار بالجنس غير متناسبة مع العقوبات المنصوص عليها بشأن الجرائم الخطيرة الأخرى، كالاختطاف. وينص القانون على عقوبات بالسجن تصل إلى عشر سنوات وغرامة تتراوح بين 5000 إلى 20000 دينار (7060 - 28250 دولار) لجرائم الاتجار التي تتعلق بضحية من الأطفال. وكانت هذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية، وفيما يتعلق بالاتجار بالجنس، تُعتبر متناسبة مع العقوبات المنصوص عليها بشأن الجرائم الخطيرة الأخرى، كالاختطاف. ويُجرّم قانون الجوازات الأردني احتجاز جوازات سفر العاملين من قبل رب العمل، وينص على عقوبات بالسجن لفترات تتراوح بين ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، بالإضافة إلى الغرامات. وصادق البرلمان في شهر مارس/أذار عام 2021 على تعديلات على قانون مكافحة الاتجار لعام 2009 كانت قد قُدمت في عام 2019، وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير كانت التعديلات تنتظر توقيع الملك ونشرها في الجريدة الرسمية. وستعمل التعديلات المنتظرة على تشديد العقوبات على جرائم الاتجار، والسماح لوكلاء النيابة بالسعي للحصول على تعويض في قضايا الاتجار، وإضفاء الطابع الرسمي على استخدام وكلاء نيابة وقضاة متخصصين، وإنشاء صندوق لتعويض الضحايا تمويله التبرعات.

واصلت الوحدة المشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر بين مديرية الأمن العام ووزارة العمل - وهي جهة الاتصال الوطنية التي تقود التحقيقات المتعلقة بمكافحة الاتجار - واصلت التحقيق في جرائم الاتجار المحتملة. وفي عام 2020، ذكرت الوحدة المشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر أن السلطات حققت في 206 قضية اتجار محتملة، على غرار 205 قضية تحقيق تم إجراؤها في جرائم اتجار محتملة في عام 2019. ومن بين الـ 206 قضية اتجار محتملة، قررت الوحدة المشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر أن 22 قضية، تشمل 36 مشتبهاً، تستوفي معايير التصنيف باعتبارها قضايا اتجار، وقد أحالت هذه القضايا إلى النيابة العامة. وتضمنت هذه القضايا الـ 22 عدد 20 حالة استرقاق منزلي مشتبه بها وحالتين تتعلقان بالاتجار بالجنس. علاوة على ذلك، اكتشفت الوحدة المشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر حالة اتجار بالأعضاء البشرية تضم أربعة مشتبهين وأحالت القضية إلى النيابة العامة. وذكرت وزارة العدل أنها شرعت في محاكمة 13 قضية اتجار تضم 22 متهماً، بينما ظلت القضايا العشر الأخرى، التي حققت فيها الوحدة المشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر وأحيلت إلى النيابة العامة، بانتظار توجيه التهم وقيود التحقيق بواسطة النيابة العامة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. علاوة على ذلك، قدمت وزارة العدل إلى المحاكمة عدداً لم يتم الإبلاغ عنه من المتهمين وتمت إدانتهم بجرائم الاتجار بموجب قوانين أخرى، مثل القوانين المتعلقة باحتجاز جوازات السفر. وأفادت وزارة العدل أنه تم إصدار ستة أحكام بشأن الاتجار بالبشر في عام 2020، مع معدل إدانة بلغ 100 في المائة، مما أدى إلى إدانة 12 من المتاجرين بموجب قانون مكافحة الاتجار لعام 2009. ومن بين الـ 12 إدانة، صدرت أحكام على ثمانية متاجرين بالسجن لمدة تزيد عن سنة واحدة. وتراوحت العقوبات بين السجن لمدة ثلاثة أشهر إلى خمس سنوات، كما حُكم على ثلاثة من المتاجرين المُدانين بدفع غرامات. تُظهر المحاكمات الـ 22

التي بدأت وجود زيادة طفيفة مقارنة بـ 18 محاكمة في عام 2019. كانت الإدانات الـ 12 التي صدرت في عام 2020 مماثلة لـ 11 إدانة صدرت في عام 2019. وما زال خبراء قانونيون يشيرون إلى أن القضاة كانوا مترددين في إدانة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، وفضلوا توجيه اتهامات أخرى مثل مخالفات العمل التي يُعاقب عليها بعقوبات أخف من العقوبات بموجب قانون مكافحة الاتجار. ويرجع ذلك لتعقيد قضايا الاتجار، ونقص الخبرة القضائية والخبرة المتخصصة بشأن الاتجار، والثقافة التي تقبل بعض أشكال الاتجار مثل العمل القسري في الخدمة المنزلية. وما زالت منظمات غير حكومية وممثلو سفارات أجنبية يذكرون أن الحكومة تفضل تسوية القضايا المحتملة المتعلقة بالاسترقاق المنزلي من خلال الوساطة، بدلاً من إحالتها للمحاكمة الجنائية. ومع ذلك، أفاد ضباط الوحدة المشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر أن الوساطة لم تستخدم إلا في مخالفات العمل الإدارية، وليس عند وجود مؤشرات على انتهاكات تتعلق بالاتجار. ولم تفد الحكومة بوجود أية تحقيقات أو ملاحقات قضائية أو إدانات لمسؤولين حكوميين متواطئين في جرائم اتجار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ظل النظام القضائي الأردني المكتظ وغير الممول بشكل كافٍ يفتقر إلى العدد الكافي من القضاة ووكلاء النيابة المدربين الذين يمكنهم التخصص في قضايا الاتجار بالبشر. ومع ذلك، بدأت وزارة العدل منذ عام 2018 في تعيين وكلاء نيابة وقضاة متخصصين في القضايا الجنائية، بما في ذلك الاتجار. وتتطلب التعديلات المنتظرة على قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2009 من المجلس القضائي تعيين وكلاء نيابة وقضاة متخصصين في كل محكمة ليتعاملوا مع قضايا الاتجار. وذكر مسؤولون أن التواصل الضعيف بين محققى الوحدة المشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر ووكلاء النيابة ساهم في ضعف الملاحقة القضائية لقضايا الاتجار. وفي شهر سبتمبر/أيلول 2020، طبقت الوحدة المشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر إجراءات جديدة لإدارة القضايا تسمح لمحقيقي الوحدة بمتابعة تحقيقات الاتجار بواسطة النيابة، وذلك لتحسين تصنيف قضايا الاتجار. وكانت الحكومة تكلف المحققين المتخصصين في وحدة مكافحة الاتجار بمهام أخرى بشكل دوري كل عامين أو أقل، وهو أمر أعاق عمل الوحدة. وأفادت الوحدة المشتركة لمكافحة الاتجار في عام 2020 أنها أجرت 10 ورش عمل تدريبية للمسؤولين بالتنسيق مع منظمات غير حكومية ومنظمات دولية. وبسبب الجائحة، اضطرت الحكومة إلى تأجيل 11 ورشة عمل تم التخطيط لإجرائها. علاوة على ذلك، قدمت الوحدة المشتركة 31 محاضرة وعقدت ست ندوات، في مناطق مختلفة من الأردن، استهدفت عناصر إنفاذ القانون والقضاة وكلاء النيابة والوزارات المعنية، وذلك حول التعرف على ضحايا الاتجار، والمسائل المتعلقة بحماية الضحايا، ومواضيع أخرى. وذكر مسؤولو الوحدة المشتركة أن 560 مسؤولاً قد حضروا هذه المحاضرات. ودخلت وزارة العمل في شراكة مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز قدرة مفتشي العمل في تمييز حالات الاتجار بالعمالة.

الحماية

تعرفت الحكومة على عدد أكبر من ضحايا الاتجار ولكنها قدمت خدمات لعدد أقل من الضحايا، واستمرت السلطات في معاقبة الضحايا على الأفعال غير القانونية التي أجبرهم المتاجرون بهم على ارتكابها. وفي عام 2020، تعرفت الحكومة على 25 من ضحايا لاتجار بالبشر، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بتسعة ضحايا تم التعرف عليهم في عام 2019. واستمرت الحكومة في استخدام إجراءات رسمية خطية للتعرف على ضحايا الاتجار بشكل استباقي، كما استمرت في تلقي إحالات لضحايا اتجار محتملين من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ومراكز الشرطة في جميع أنحاء البلاد. ومع أن المقر الرئيسي للوحدة المشتركة لمكافحة

الإتجار بالبشر يقع في عمان، فقد استخدمت ضباط اتصال متخصصين في مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلاد لتحديد ضحايا الاتجار خارج العاصمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عينت الوحدة المشتركة لمكافحة الإتجار بالبشر ضباط ارتباط إضافيين في مخيمات اللاجئين السوريين. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 2020، أطلق قسم مكافحة التشرد بوزارة التنمية الاجتماعية حملة لإخراج الأطفال المعرضين للخطر، بما في ذلك ضحايا التسول القسري، من شوارع عمان. وقامت دوريات مشتركة تتكون من فرق الأخصائيين الاجتماعيين في وزارة التنمية الاجتماعية ومحققين من مديرية الأمن العام وضابطات شرطة بفحص الأطفال للوقوف على وجود مؤشرات الاتجار وإحالة ضحايا الاتجار المحتملين إلى مراكز مساعدة الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لتلقي المساعدة الطبية والخدمات الاجتماعية التي تشمل جهوداً لإعادة الإدماج الأسري.

استمرت الحكومة في استخدام آلية وطنية لإحالة الضحايا تُعنى بإحالة الضحايا الذين تم التعرف عليهم إلى الرعاية، بما في ذلك ملاجئ تديرها منظمة غير حكومية ووزارة التنمية الاجتماعية، وإحالة القضايا إلى الوحدة المشتركة لمكافحة الإتجار بالبشر للتحقيق فيها. ويفتقر مفتشو العمل، وضباط الشرطة العاديون خارج الوحدة المشتركة لمكافحة الإتجار بالبشر، ومسؤولو مراكز الاحتجاز إلى التدريب المتخصص للتعرف بشكل استباقي على الضحايا وإحالتهم إلى خدمات الحماية. وأجرت الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مراجعة وتحديثات لمسؤولي الوزارة المعنيين ودرّبتهم على إجراءات التشغيل الموحدة للآلية الوطنية لإحالة الضحايا. استمرت وزارة التنمية الاجتماعية في تشغيل وتمويل ملجأ دار كرامة المخصص لحماية ضحايا الإتجار؛ وقد وُقر الملجأ الرعاية النفسية-الاجتماعية، والعلاج الطبي، والمساعدة القانونية، والتدريب المهني، وخدمات متخصصة للأطفال. واستمرت الوزارة أيضاً في توفير دورات في الحاسوب، ونادي لقراءة الكتب، وخدمات دينية للمقيمين في الملجأ من المسلمين والمسيحيين. ومن بين موظفي الملجأ محامون وأخصائيون في علم النفس والعمل الاجتماعي والتمريض والتعليم. ولم يكن توفير الملجأ مشروطاً بتعاون الضحايا مع سلطات إنفاذ القانون أو السلطات القضائية. كان بإمكان الضحايا مغادرة الملجأ بحرية وبمحض إرادتهم وكان يُسمح لهم بالبقاء في الملجأ لمدة تصل إلى شهرين، ويمكن تمديد البقاء بالملجأ من خلال إجراءات تتطلب موافقة وزارة التنمية الاجتماعية. وكان الملجأ قادراً على تقديم الخدمات إلى ما يصل إلى 40 ضحية من المواطنين الأردنيين والرعايا الأجانب على حد سواء، حيث توفرت مساحة لاستيعاب 27 امرأة وثلاثة أطفال و10 رجال. واحتوى الملجأ على جناح ومدخل منفصل للضحايا الذكور، وكان الملجأ الوحيد في البلاد متاح للرجال. ومع ذلك، لم تذكر وزارة التنمية الاجتماعية أن ضحايا من الذكور قد تلقوا خدمات من الملجأ خلال الفترة التي يغطيها التقرير. في عام 2020، قدم الملجأ خدماته لما مجموعه 14 ضحية اتجار، وهو ما يمثل انخفاضاً من 35 ضحية اتجار قدم لهم الخدمة خلال عام 2019. وأحالت الحكومة الضحايا الـ 11 الآخرين الذين تم التعرف عليهم إلى ملجأ تابع لمنظمة غير حكومية. ومن بين الضحايا الـ 14 الذين تلقوا المساعدة من ملجأ دار كرامة، كان هناك 12 امرأة وفتاتان، كان 10 منهن من ضحايا العمل القسري وإثنتان من ضحايا الاتجار بالجنس. وكان ثلاثة من الضحايا الذين تلقوا المساعدة في الملجأ أردنيات، والمتبقيات من بنغلاديش وأوغندا وإندونيسيا وتونس. واستمر موظفو الملجأ في التعاون مع سفارات بنغلاديش والفلبين وسري لانكا لتقديم المساعدة لرعاياهم خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ورغم أن ملجأ دار كرامة ظل مفتوحاً خلال الجائحة، فقد أبلغت منظمات غير حكومية عن مشكلات في الاتصال بموظفي الملجأ وإحالة الضحايا خلال ذروة عمليات الإغلاق المتعلقة بالجائحة في شهر أبريل/نيسان عام 2020. وشجعت الحكومة الضحايا على المساعدة في التحقيق مع المتاجرين بهن وملاحقتهم قضائياً. وكانت ضابطات شرطة يراففن

الضحايا من النساء إلى المحكمة، وعيّن المسؤولون محامين لجميع الضحايا طيلة الإجراءات القضائية لضمان حماية حقوقهن. وكان للضحايا الأجانب أيضاً خيار تقديم شهادة قبل إعادتهم إلى الوطن. مع ذلك، لم يكن بمقدور الضحايا رفع قضايا مدنية بحق المتاجرين بهم والمطالبة بتعويض. وقدمت الحكومة لضحايا الاتجار الأجانب بدائل قانونية عن ابعادهم إلى بلدان يمكن أن يواجهوا فيها العقاب أو المشقة.

واصلت السلطات معاقبة بعض ضحايا الاتجار الأجانب على أفعال غير قانونية أجبرهم المتاجرون بهم على ارتكابها - مثل انتهاك قوانين الهجرة - وشملت العقوبات كل من الغرامات والاعتقال والاحتجاز والترحيل إذا تبين أنهم بدون وثائق إقامة سارية المفعول. وظل نظام الكفالة في الأردن يمنع العمال الأجانب من تبديل أرباب العمل (بدون رسالة تنازل من كفيلهم) أو الاستفادة على نحو ملائم من سبل الانتصاف القانونية إزاء الإساءة التي تعرضوا لها. وتم اعتبار العمال المهاجرين، بمن فيهم ضحايا الاتجار المحتملين، الذين تركوا مكان عملهم قبل استيفاء عقود عملهم، مقيمين بصفة غير قانونية وكانوا عرضة للغرامات والاحتجاز بسبب وجودهم غير الشرعي في البلاد، كما أدى فقدانهم للوضع القانوني إلى زيادة تعرضهم للاتجار. علاوة على ذلك، منعت العوائق البيروقراطية والمالية والاحتجاز بعض الضحايا من العودة إلى بلدانهم، حتى وإن كان العامل قد ترك صاحب العمل بسبب الوضع الاستغلالي الذي كان فيه. وظل بعض العمال الأجانب في مراكز الاحتجاز الأردنية نظراً لتهم جنائية بحقهم أو بسبب عدم قدرتهم على دفع غرامات البقاء في البلاد بعد انتهاء تصاريح الإقامة أو دفع قيمة تذاكر الطيران إلى بلدانهم. وذكرت منظمات غير حكومية أنه كان من غير المحتمل أن يقوم ضحايا الاتجار بالعمالة من الأجانب بإبلاغ السلطات بالانتهاكات التي تعرضوا لها، وذلك خوفاً من ترحيلهم أو احتجازهم. وكان يُشترط على ضحايا الاتجار الذين فضلوا البقاء في الأردن للعمل أن يدفعوا غرامات عن الفترة التي بقوا فيها في البلاد بعد انتهاء تصاريح عملهم قبل أن يتقدموا بطلبات الحصول على تصاريح عمل جديدة، وكان ذلك يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الضحايا. وأفاد خبراء قانونيون خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن السلطات اعتقلت عاملات منازل - ربما كان بعضهن ضحايا للاتجار - لعدم حيازتهن وثائق سفر. ومع ذلك، بسبب الجائحة، تنازلت وزارة العمل عن معظم الغرامات المفروضة على العمال المهاجرين الذين انتهت صلاحية تصاريح عملهم أو إقامتهم ليتمكنوا من مغادرة الأردن. وفي شهر مايو/أيار عام 2020، أطلقت الحكومة منصة على الإنترنت لمساعدة العمال المهاجرين الذين يسعون إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية بسبب الجائحة. وعلاوة على ذلك، ذكرت سفارات أجنبية أنها تفاوضت مع وزارة الخارجية لإطلاق سراح رعاياها من الاحتجاز لإعادتهم إلى وطنهم.

الوقاية من الاتجار

استمرت الحكومة في بذل جهود لمنع الإتجار. لم تجتمع اللجنة الوطنية المشتركة بين الوزارات لمنع الاتجار بالبشر بكامل عضويتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب القيود المتعلقة بالجائحة على التجمعات. ومع ذلك، عقدت هذه اللجنة المشتركة بين الوزارات ثلاثة اجتماعات للجنة الفنية والعديد من الاجتماعات غير الرسمية برئاسة وزير العدل. واستمرت الحكومة في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2019-2022 بالشراكة مع منظمات غير حكومية ومنظمات دولية. واستمرت الحكومة في زيادة الوعي بجرائم الإتجار في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك توزيع معلومات عن مكافحة الاتجار على كافة العمال الأجانب الذين يدخلون الأردن وفي مواقع العمل التي تخضع للتفتيش. وعلى سبيل المثال، نسقت الوحدة المشتركة لمكافحة الإتجار بالبشر مع حرس الحدود لوضع ملصقات توعية تضمنت الخط الساخن الحكومي لمكافحة الاتجار بالبشر، كما أرفقت مثل هذه الملصقات في جوازات سفر جميع العمال الاجانب

الذين يدخلون البلاد. علاوة على ذلك، وزعت الوحدة المشتركة لمكافحة الإتجار بالبشر كتيبات حول حقوق العمال إلى جانب الغذاء والمطهرات والكمّات كجزء من جهود التخفيف من جائحة كوفيد-19. وواصلت منظمة غير حكومية إلى الإفادة بأن حملات التوعية التي قادتها الحكومة ساهمت في زيادة عدد احالات الضحايا من قبل عامة الناس. واستمرت وزارة العمل والوحدة المشتركة لمكافحة الإتجار بالبشر في تشغيل خط ساخن لتلقي الشكاوى بخصوص انتهاكات العمل وجرائم محتملة للإتجار بالبشر، ووفّر الخط خدمات ترجمة شفوية ببعض لغات بلدان المصدر. إلا أن الحكومة، ونظراً للنقص العام في الميزانية، ظلت غير قادرة على الاحتفاظ ب مترجمين للخط الساخن في بعض اللغات الآسيوية، الأمر الذي أدى إلى صعوبات في التعرف على ضحايا اتجار محتملين وإحالتهم إلى خدمات الحماية. واحتفظ الأردن بعدة اتفاقيات عمل ثنائية مع دول أخرى، أدى بعضها إلى زيادة التعرض للإتجار. فعلى سبيل المثال، نصت اتفاقية عمل بين الحكومتين الأردنية والمصرية على أن العامل المصري لا يمكنه أن يغادر الأردن بدون موافقة من رب عمله، حتى إذا كان رب العمل قد أدين بجرائم اتجار. وعلى نحو مشابه، مع أن حكومة أوغندا أبرمت اتفاقية عمل مع الأردن، لم تكن هناك سفارة أو تمثيل دبلوماسي لأوغندا في الأردن لمساعدة المواطنين الأوغنديين بمن فيهم ضحايا الاتجار المحتملين. وفي شهر يناير/ كانون الثاني عام 2021، أبعدت السلطات صحفياً بنغلاديشياً يُزعم أنه على صلة بمقال نُشر في شهر أبريل / نيسان عام 2020 ينتقد ظروف العمال البنغاليين في الأردن. ومع ذلك، ذكرت منظمات غير حكومية أن اتفاقية عمل ثنائية بين حكومتي الأردن والفلبين عززت إجراءات الحماية وأدت إلى تحسين ظروف العمل للعمال الفلبينيين المهاجرين.

لم تبذل الحكومة أية جهودٍ لتقليص الطلب على أعمال الجنس لأغراض تجارية أو السياحة الجنسية التي تستهدف استغلال الأطفال جنسياً. وواصلت وزارة العمل تطبيق القوانين التي تشترط على شركات توظيف العمال الاحتفاظ بوثائق تأمين للعمال تغطي تكاليف إعادة العمال لبلدانهم والرعاية الصحية ومزايا في حالة الوفاة. واستمرت الحكومة أيضاً في التعاون مع إحدى المنظمات الدولية لإلغاء رسوم توظيف العاملين في قطاع الملابس الأردني الذي يتعرض فيه بعض العاملين للإتجار. واستمرت الحكومة في عام 2020 في اتخاذ تدابير لتقليص تعرض اللاجئين السوريين للإتجار. كما استمرت الحكومة في السماح لـ 192000 سوري يقيمون وسط المجتمعات المضيفة وفي مخيمات اللاجئين بدخول سوق العمل بشكل رسمي، مما ساعد على تقليص تعرض هذه الفئة للعمل القسري. واستمرت الحكومة في إصدار تصريح عمل جديد يتسم بالمرونة للسوريين العاملين في قطاعي الإنشاءات والزراعة، وأتاح هذا التصريح للعمال العمل بصفة قانونية في هذين القطاعين وسمح للسوريين بالعمل لدى العديد من ارباب العمل في هذين القطاعين خلال مدة 12 شهراً. وظل أكثر من 28000 تصريح عمل للاجئين السوريين سارياً في عام 2020. وبسبب تدابير التخفيف من الجائحة، مثل القيود على الحركة، أصدرت الحكومة 23258 تصريح عمل للاجئين السوريين حتى شهر سبتمبر/أيلول 2020 مقارنة بـ 47766 تصريحاً في عام 2019. وواصلت وزارة التربية والتعليم أيضاً السماح للأطفال السوريين اللاجئين بالحصول على التعليم الحكومي، حيث تم تسجيل أكثر من 136000 طالب لاجئ في المدارس للعام الدراسي 2019-2020. ولم تذكر الحكومة أنها قدمت دورات تدريبية مُخصصة لمكافحة الإتجار لموظفيها الدبلوماسيين. وما زالت وزارة الخارجية تفيد بأن الإدارة المالية التابعة لها تدفع الرواتب مباشرة للموظفين المحليين المعيّنين محلياً لدى الدبلوماسيين الأردنيين الموجودين في الخارج، وفقاً لقوانين العمل وتكاليف الأجور في البلد المضيف. واستمرت القوات المسلحة الأردنية في توفير تدريب يتعلق خصيصاً بمكافحة الإتجار بالبشر لعناصر قوات حفظ السلام قبل نشرهم في الخارج.

نمط الإتجار

كما ورد على مدار الخمس سنوات الماضية، يستغل المتاجرون بالبشر الضحايا المحليين والأجانب في الأردن، كما يستغل المتاجرون ضحايا أردنيين في الخارج. ويأتي ضحايا الاتجار في الأردن أساساً من جنوب و جنوب شرق آسيا، وشرق إفريقيا، ومصر، وسوريا. وأفادت منظمة غير حكومية في عام 2018 أن هناك زيادة كبيرة في عدد ضحايا الاتجار من الأوغنديين بعد تطبيق اتفاقية عمل ثنائية في عام 2016 بين الحكومتين الأوغندية والأردنية. ويعتمد الأردن على العمال الوافدين- والكثير منهم مهاجرين غير شرعيين - في عدة قطاعات تشمل الإنشاءات والزراعة والنسيج والخدمة المنزلية. ووفقاً لما ذكرته منظمة غير حكومية في عام 2018، يُعتبر العاملون في هذه القطاعات الأكثر عرضة للاتجار نظراً لاتفاقيات العمل غير الرسمية وتغيير أرباب العمل بشكل متكرر. وقدر المسؤولون في عام 2020 أن العدد الإجمالي للعمال الأجانب في الأردن قد يصل إلى 1.5 مليون شخص. وذكرت وزارة العمل أنها أصدرت 246646 تصريح عمل للعمال الأجانب في عام 2020 و 425220 في عام 2019. وأفاد مسؤولون بسفارات أجنبية أن الكثير من العمال الأجانب غير نظاميين ويعملون بدون تأشيرة أو إقامة أو تصريح عمل. ويفاقم نظام الكفالة في الأردن من تعرض العمال الأجانب للاتجار من خلال منعهم من تغيير أصحاب العمل دون موافقة صاحب العمل الأول. ونظراً لأن تصاريح العمل مرتبطة بصاحب عمل معين، فعندما يترك العامل احدي الوظائف قبل تأمين أخرى، يفقد وضعه القانوني مما يزيد من تعرضه للاتجار. وتقوم بعض وكالات التوظيف بجلب الضحايا بطريقة احتيالية من البلدان المصدرة للعمالة إلى الأردن، باستخدام وعود كاذبة بالحصول على المال ومزايا أخرى. ويعاني ضحايا العمل القسري في الأردن من احتجاز الأجور أو عدم دفعها، ومصادرة وثائق الهوية، وتقييد حرية الحركة، وظروف معيشية غير آمنة، وساعات عمل طويلة بدون راحة، والعزلة، والإساءات اللفظية والجسدية. فعلى سبيل المثال، يهاجر أشخاص بالغون من جنوب وشرق آسيا للعمل في مصانع الألبسة الأردنية، حيث يواجه بعضهم احتجاز جوازات سفرهم، وقيود على الحركة، وظروف معيشية غير آمنة. ويستغل المتاجرون بالبشر بعض العمال المهاجرين من مصر - الذين يشكلون أكبر مصدر للعمالة الأجنبية في الأردن - في العمل القسري خاصة في قطاعات البناء والخدمات والزراعة. وأشارت تقديرات الحكومة في عام 2017 إلى وجود 82643 من عاملات المنازل الأجنبيات في الأردن، معظمهن من جنوب و جنوب شرق آسيا وشرق إفريقيا، ويتعرضن بدرجة كبيرة للعمل القسري. وذكرت بعض عاملات المنازل من بنغلاديش وإندونيسيا والفلبين وسري لانكا المقيمت بصورة غير شرعية أنه يتم استغلالهن في الاتجار بالجنس أثناء بحثهن عن رب عمل أو بعد هروبهن من أرباب عملهن السابقين.

يتعرض اللاجئون من العراق، والصفة الغربية وغزة، وسوريا، وبلدان أخرى بدرجة كبيرة للاتجار في الأردن، خاصة النساء والأطفال الذين يعملون بشكل غير قانوني أو غير رسمي. ويستضيف الأردن حوالي 753282 لاجئاً مسجلاً لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أكثر من 55 دولة، بما في ذلك 664414 لاجئاً سورياً و66760 عراقياً. وكان اللاجئون من غير السوريين والفلسطينيين عرضة للاستغلال في العمل بسبب القيود التي تفرضها الحكومة الأردنية على قدرتهم على العمل في معظم قطاعات العمل الرسمية. في عام 2019 أفاد لاجئون عراقيون أنهم عرضة للاستغلال في القطاع غير الرسمي لأن أصحاب العمل كانوا يدفعون لهم أجوراً أدنى من الأجور السائدة في السوق وكانوا يتوقعون منهم العمل لساعات طويلة بشكل مفرط. وما زالت المنظمات غير الحكومية تلاحظ الازدياد في عمالة الأطفال وعمالة الأطفال القسرية المحتملة وسط أطفال اللاجئين السوريين الذين يعملون جنباً إلى جنب مع أسرهم في قطاعي الزراعة

والخدمات، وكذلك في بيع السلع والتسول. ووردت تقارير عن حالات بيعت فيها نساء وفتيات سوريات من خلال زيجات قسرية في الأردن. وعادة ما يعمل الصبيان والشباب - على وجه الخصوص - بصفة غير قانونية وغير رسمية في الاقتصاد الأردني، الأمر الذي يجعلهم عرضة للإتجار.

تضطر بعض الفتيات الأردنيات والسوريات إلى ترك الدراسة الإلزامية للعمل في الخدمة المنزلية في منازل أسرهن، وبعضهن عرضة للإتجار. وقد يكون الصبيان الأردنيون، الذين يعملون داخل البلاد في قطاع الخدمات أو قطاع الزراعة أو يعملون كميكانيكيين أو بائعين متجولين أو متسولين، ضحايا للعمل القسري. أفادت منظمات غير حكومية ومنظمة دولية في عام 2018 أن هناك ما يقدر بـ 3000 طفل يتسولون في الشوارع في الأردن، والبعض منهم معرض بدرجة كبيرة للإتجار. ويستغل المتاجرون نساء من لبنان وشمال أفريقيا وشرق أوروبا ممن هاجرن إلى الأردن للعمل في المطاعم والملاهي الليلية، في الإتجار بالجنس. ويمكن أيضاً استغلال بعض الأردنيات العاملات في النوادي الليلية في الإتجار بالجنس. ووفقاً لتقرير منظمة غير حكومية في عام 2016، يتم استغلال بعض النساء المصريات من قبل أزواجهن الأردنيين في التسول أو في الإتجار بالجنس.